AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/914
S/1997/424
2 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٣٩ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة اليكم من صاحب السعادة عبدالرحيم غفورزي، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية.

وأود أن أشير إلى الوثيقتين S/PV.3765 و S/PV.3765 (مستأنفة ١) المؤرختين ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/PRST/1997/20)، بشأن الحالة في أفغانستان.

وأود أيضا أن أسترعي انتباهكم الى الوثيقتين S/1997/54 المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ و S/1997/315 المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن هذه المسألة.

وأرجوكم التفضل بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة تحت البند ٣٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور عبد الغفور روان فرهادي
السفير
الممثل الدائم

020697 020697 97-14595

المرفق

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧
موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من وزير
خارجية أفغانستان

أتشرف بأن أحيطكم علما بآخر التطورات العسكرية في أفغانستان، وبأن أوجه، عن طريقكم، انتباه مجلس الأمن، على وجه الاستعجال، الى ما يلي:

١ - على أساس اتفاق أبرم بين طالبان والحركة الإسلامية الوطنية لشمال أفغانستان (المشار إليها أدناه باسم جونبيش) بقيادة الجنرال عبد الملك، سقطت المقاطعات الشمالية الثلاث فارياب، وجوزجان، وبالخ (مزار الشريف) في الفترة من ١٩ الى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٧ في يد التحالف الجديد. وبدأت طالبان، كعادتها، تنتهك أحكام الاتفاق في سعيها لتنفيذ جدول أعمالها الرئيسي، بوسائل منها العنف المسلح الرامي الى تعزيز وتوطيد هيكل قوتها، عن طريق نزع سلاح قوات جنوبيش وحزب الوحدة. وقامت طالبان أيضا بعمليات اختطاف واضطهاد وعمليات تفتيش في المنازل. وصادرت ممتلكات خاصة مثل أجهزة الراديو والتلفزيون وأجهزة تسجيل الصوت والفيديو ولعب الأطفال إلى غير ذلك.

٢ - وكما تعلمون، ومثلما أوردته وسائط الإعلام الدولية، بدأت طالبان عند دخولها محافظات بالخ (مزار الشريف) وجوزجان، وفارياب، مثلما فعلت في كابول، وقندهار وهيرات، وغيرها من المناطق المحتلة، تنفيذ مفهومها الفريد الذي وضعتها "للشريعة الإسلامية" فأغلقت مدارس الفتيات، ومنعت النساء من العمل، وفرضت عدة قيود قمعية أخرى تتصل بمركز عمل المرأة. وفي الوقت نفسه، نقلت السلطات العسكرية الباكستانية جوا حوالي ٠٠٠ ٥ من أفراد الميليشيات، بدعوى أنهم طلاب من مدارس دينية في باكستان، مما جعل عدد رجال طالبان يرتفع الى ٠٠٠ ١٠ من المسلحين بأحدث الأسلحة في ظرف ثلاثة أيام فقط. ويبدو أن حكومة باكستان، ثقة منها في طالبان، اعترفت رسميا بحكم طالبان في أفغانستان وأوفدت "سفيرا" ليس الى كابول وإنما الى مزار الشريف، ولا غرابة في ذلك.

٣ - ورد السكان المدنيون في المقاطعات الشمالية، تحت تأثير الخوف والامتعاض من سلوك طالبان الظالم، بثورة شعبية، انضمت إليها جونبيش، وحزب الوحدة، وأعضاء آخرون في مجلس الدفاع الأعلى لأفغانستان، في الكفاح ضد طالبان (٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧). ونتيجة لذلك، أُسر آلاف من مرتزقة طالبان، منهم عدد من كبار الضباط من بينهم كبير القادة العسكريين في المحافظات الشمالية، الملا عبد الرزاق، وما يسمى بوزير خارجيتهم، الملا محمد غوث، وما يسمى برئيس مصرفهم المركزي، الملا إحسان الله، إضافة الى ما يسمى بالسفير الباكستاني الموفد، عزيز خان. وأعلن فيما بعد أن الجنرال عبد الملك، سمح

لما يسمى بالسفير الباكستاني الذي ادعى أن حكومة "واسعة القاعدة" قد تشكلت بعد في أفغانستان، بالعودة الى باكستان. ولا يزال بقية المقبوض عليهم في حراسة التحالف المناهض لطالبان.

ومع استرجاع الأقاليم التي سقطت مؤقتا في هجوم طالبان في مقاطعات بالخ (مزار الشريف)، وجوزجان وفارياب، وسامنغام، وطاقار، وقندوز، وطريق سلانج السريعة، والمدن الاستراتيجية جبل السراج، وغلبهار، وغورباند، وبولياخومري، والميناءان الرئيسيان شيريكار وباغرام، أكملت الآن قوات مجلس الدفاع الأعلى لأفغانستان تفكيكها لوحدات الاحتلال المسلحة التابعة لطالبان.

وتقوم دولة أفغانستان الاسلامية حاليا بإدارة معظم أجزاء البلد، التي يسيطر عليها مجلس الدفاع الأعلى لأفغانستان.

٤ - وأود بشكل خاص أن أوجه انتباهكم أيضا وكذلك انتباه مجلس الأمن، الى اشتراك أفراد عسكريين باكستانيين في عمليات طالبان في الشمال. وإضافة الى العديد من الرعايا الباكستانيين الذين ألقي القبض عليهم في الشمال، أسرت قوات مجلس الدفاع الأعلى لأفغانستان الآن في مدينة جبل السراج وضواحيها وحدها ٦٨ من الرعايا الباكستانيين المسلحين.

ونظرا لتزايد إمكانية انعكاس الوضع العسكري انعكاسا خطيرا، يبدو أن أوساط المخابرات العسكرية الباكستانية تميل الى التدخل في النزاع الأفغاني لمساعدة طالبان مساعدة مكشوفة بشكل أكبر.

وتشير جمهورية أفغانستان الاسلامية الى قرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وإلى قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١ باء المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اللذين يدعوان الى وضع حد لتدخل الأفراد العسكريين الأجانب في النزاع في أفغانستان، وتطلب من مجلس الأمن أن يكثف مراقبته للتطورات الحرجة الجارية في أفغانستان وأن يتخذ التدابير اللازمة لكي لا تؤول الحالة الى وضع يضر بالسلم والاستقرار في المنطقة بأكملها.

إن وجود أفراد عسكريين باكستانيين واستمرار التدخلات العسكرية في الشؤون الداخلية لأفغانستان انتهاكات خطيرة سافرة لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي المعترف بها. وهذه الحالة تستحق الاهتمام العاجل من جانب مجلس الأمن، وهي عمل عدواني وفقا للمادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وإني أود أن أقتبس ما نشره كريستوفر توماس في مقال صدر في صحيفة التايمز في لندن يوم، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧:

"تعلمت باكستان، مثلما حدث لروسيا وبريطانيا من قبلها، أن التدخل في أفغانستان يمكن أن يؤدي الى المهانة وربما الى الكارثة. فالثلث الشمالي من البلد كله يعادي إسلام آباد، وكلما واصلت القوات الشمالية تقدمها في الإقليم التي تسيطر عليه طالبان، ازدادت إمكانيات تزعزع استقرار باكستان التي تعاني من الهشاشة ومن الضعف بسبب الأسلحة، والمخدرات، والفساد، والتقتيل الإثني والنزاع الديني. وقد وقعت الآن في فخ سياسة خارجية مزدوجة تعترف فيها بحكومة غير موجودة".

وتحتفظ دولة أفغانستان الاسلامية، في هذا السياق، بحقها في طلب جبر للضرر، وتعويض لجرحى الحرب وعن الخسائر في الأرواح التي أحدثها العدوان الباكستاني المتواصل.

وتطلب دولة أفغانستان الإسلامية بشدة أن يعهد لرئيس البعثة الخاصة الموفدة إلى أفغانستان بمهمة القيام بزيارة والتحقق من الوجود الفعلي لأسرى باكستانيين، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن. وأي تأخير في هذه المسألة قد يفسر بقلة الاهتمام بالدفاع عن حقوق دولة عضو، وقعت ضحية لاعتداء متواصل.

وعلى الجبهة الدبلوماسية، تقدمت حكومة باكستان، في محاولة لإخماد الصوت المعارض الذي يندد بتدخلاتها المعروفة جدا في الشؤون الداخلية لأفغانستان - وباقتراح أثار حفيظة العديد من البلدان - "بإخلاء مقعد" أفغانستان في الأمم المتحدة (S/PV.3765، (المستأنفة ١، ٥) ومقترح "إخلاء المقعد" صيغة مهذبة لطرد أفغانستان عمليا - وهي عضو في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦، أي قبل ميلاد باكستان - وفصلها عن المنظمة العالمية. ولم يحظ هذا المقترح الباكستاني البالغ الإساءة بتأييد أية دولة عضو.

٥ - وتؤكد دولة أفغانستان الإسلامية من جديد، مراعية الحالة الراهنة في البلد، المبادئ التالية بوصفها عناصر رئيسية في حل المشكلة حلا سلميا؛

(أ) الحاجة إلى وضع حد للتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لأفغانستان؛

(ب) الحاجة إلى احترام وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد والاتفاق على تبادل لأسرى الحرب على مراحل؛

(ج) الحاجة إلى إيجاد تسوية سياسية تفاوضية عن طريق حوار حقيقي بين الأطراف الأفغانية ونقل السلطة؛

(د) الحاجة إلى تشكيل حكومة انتقالية ممثلة ذات قاعدة عريضة، تتمثل مهامها في أمور منها ما يلي:

'١' وضع دستور، وقانون انتخابي، وقانون للأحزاب السياسية؛

'٢' تشكيل جمعية وطنية كبرى وانعقادها؛

'٣' القيام في مرحلة تالية بإنشاء برلمان انتقالي مكون من بين أعضاء الجمعية الكبرى؛

'٤' إعداد خطة لجمع الأسلحة؛

'٥' وضع خطة لتأهيل البلد وإعادة تعميره وكذلك لإعادة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم.

٦ - ودولة أفغانستان الإسلامية، إذ تعرب عن استعدادها الكامل للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، فإنها تؤكد من جديد رغبتها في أن يقوم المجتمع الدولي بتهيئة الظروف المؤدية إلى عودة السلم والاستقرار بسرعة وبشكل شامل دائم إلى أفغانستان الممزقة بالحرب.

(توقيع) عبد الرحيم غفورزي
وزير الخارجية
دولة أفغانستان الإسلامية

- - - - -